إن المرأة المسلمية لقيت عناية فائقة من الإسلام بما يصون عفتها، ويجعلها عزيزة الجانب، سامية المكانة، وإن الضاوبط التي فرضها عليها في ملبسها، وزينتها وعلاقتها بالرجال لم تكن إلا لسد ذريعة الفساد، وتجفيف منابع الافتتان بها، فإذا هي تنكبت عن تلك المحجة، وانحرفت عن ها السبيال، وحطمت تلك الحاوجز، وتعدت تلك الضوابط، فثارت على البيت والولد، وانكشفت في المجامع والأندية، وانغمرت في اللهو واللعب، وراحت تعلن عن نفسها بشقاشق القول، وفضول اللسان، فهنالك الويل والوبال، والفتنة والدمار، والداء العضال

لقد كان الإشفاق من وبال ذلك الداء أشد ما خامر قلب رسول الله على السابقين الأولين من المسلمين كلمته الخالدة:

«إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرت إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرت إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرت إلى الله ورسوله، أو امرأة ينكحها، فهجرت إلى ما ماجر إليه »

ليُبين لنا كيف أن الإفتتان بالمرأة قد يُودي إلى إحباط عمل من أفضل ما يُتقرب به إلى الله عز وجل، وهو الهجرة إلى الله سبحانه وتعالى ورسوله

السؤال: هل للزوج أن يمنع زوجته من إرتــداء الحجاب ؟ وهل عليها أن تُطيعه ؟

الجواب: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه

الجواب على هـــذا السؤال يتـوقف على معـرفة لباس هذه المرأة، وما تستره من بدنها وما تكشفه منـه

فإن سترت ما يجب عليها ستره وكشفت ما يجوز لها كشفه فليس له أن يُجبرها على أكثر من ذلك فإن فعل وأمرها بفعل حرام فلا طاعة له عليها، وإن أمرها بما هو ليس بحرام فالأفضل لها أن تُطيعه تجنبا للخصام، هذا ما نقوله بإجمال، ثم نعود للتفصيل فنقول:

المرأة أمام زوجها ليس فيها عورة ويستطيع أن يرى كل جسمها كما يجوز لها أن ترى كل جسمه، لكن ينبغي ألا يريا من بعضهما إلا ما لا تسوء رؤيته بل تسر الناظر وفي الحديث «فير النساء من إذا نظرت إليها سرتك » والمرأة أمام أقربائها الأقربين وهم محرمها الذين تحرم عليهم ويحرمون عليها بالنسب أو بالصهر أو بالرضاع ولهم أن يروا منها ما تخفيه على غيرهم مثل شعرها وأطرافها وعنقها ولكن ليس لهم أن يروا منها العورة المغلظة وهي ما بين السرة والركبتين، فذلك لا يجوز رؤيته إلا من الزوجين

كما تــقــدم

وأما المرأة مع الأجانب عنها ويدخل فيهم كل من ليسس بمحرم ولو كان قريبا كابن العم والعمة والخال والخالة والخالة والخالة والوجب عليها ستر كل الجسم منها بما فيه شعر رأسها وأطرافها ورقبتها وصدرها ما عدا الوجه والكفين فإنه يجوز للأجنبي رؤيتهما منها

هذا هو الحق وهو مذهب الجمهور، وذهب بعض الحنابلة إلى أن الوجه والكفين عورة ويجب عليها ستر ذلك أيضا أمام الأجنبي ورد هذا المذهب بأنها في حالة الإحرام بالحج أو بالعمرة مأمورة بكشف ذلك ولو سترت وجهها أو لبست قفازا وهي مُحرمة لكانت مُخالفة لما أمر به الشارع في مثال هذه الحالة وللزمها الهدي

ولو كان كشف الوجه واليدين - إلى الكوعين - حرامً لما أبيح ذلك في أي حالة من الحالات أمام أجنبي فلباس المرأة إذا كان سابفا - أي كاملا فضفاضًا لا يصف أعضاء جسمها، وكان ثخينا لا يشف عما تحته بحيث تمكن رؤيته - شاملا للرأس والأطراف هو حجابها - ولو كشفت وجهها وكفيها أمام الأجانب وما خالف ذلك مثل كشف أطرافها أو شعرها أو شعرها أو طهرها أو ساقها، أو لبست ثيابا شفافة تكشف

الحجاب عفة ووقار

شروط الحجاب الشرعي

إذا تتبعت الآيات القرآنية، والسنة المحمدية، والآثار السلفية في هذا الموضوع، تبين لك أن المرأة إذا خرجت من دارها وجب عليها أن لا تُظهر شيئاً من زينتها وأن تستر جميع بدنها بأي نوع أو زي من اللباس، ما اجتمعت فيه الشروط الآتية:

الأول : إستيعاب جميع بدن المرأة

الثاني : أن لا يكون زينة في نفسه

الثالث : أن يكون صفيقا لا يشف

السرايع : أو يكون فضفاضا غير ضيق

الخامس: أن لا يكون مبخرا مطيب

السادس: أن لا يشبه لباس الرجال

السابع: أن لا يشبه لباس الكافرات

الثامن : أن لا يكون لباس شهرة

فإذا تخلف منها شرط واحد من هذه الشروط لم يُعَد الحجاب شرعيا

أختاه أنت غالية عند الله رَجَّالُ فتحجبي



الحجاب عفة ووقار

أعضاء لمن أراد أن ينظر إليها حتى يرى بشرتها أو لبست ثوبا خفيفا مضغوطا على جسمها يُبرز مفاتنها كالثديين والأكفال . هده ليست مُتحجبة ولو سترت وجهها وكفيها .

وبهدذا البيان يتضح الجواب عن السوال فإن أمرها هذا الزوج أن تكشف شعرها للناظرين أو ظهرها أو أطرافها أو بما يُغري السفهاء بها فللاطاعة له عليها لقوله عليه الصلاة والسلام:

« لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق »

أما إن كانت مستورة الجسم كما تقدم لا يبدو منها ما هو مُحرم وقد اشتهت هي أن تلبس ما اعتاد الناس أن يُسموه - الحجاب الشرعي - فعليها أن تطبع زوجها ما دامت لم تُخالف الشرع في أثوابها السابفة التُخينة لأن «الحجاب الشرعي » يُوشك أن يشهر بها ويجعلها معروفة بعالامة بين الناس ولباس الشهرة ممناع شرعاً....

المرجع:

من فتاوى الشيخ أحمد حماني ـ رحمه الله تعالى ـ بتصرف الجزء الثالث ص 334 ـ منشورات قصر الكتاب